



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

دورة تكوينية

إدماج إدارة مخاطر الفساد على المستوى القطاعي:

الصحة والجمارك أنموذجا

الرباط، 11-12 يونيو 2018

لمحة مختصرة

بالتعاون مع وزارة "إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية"، ينظم المشروع الاقليمي لـ "مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورة تكوينية تحت عنوان "إدماج إدارة مخاطر الفساد على المستوى القطاعي" مع التركيز على قطاعي الصحة والجمارك كنموذجين للعمل المشترك تمهيدا لتوسيع نطاقه الى قطاعات أخرى، وذلك في إطار مبادرة إقليمية تسعى الى بناء قدرات الأطراف الوطنيين على وضع وتنفيذ تدابير قطاعية للوقاية من الفساد تصب في خدمة الأولويات الوطنية وفي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

تتعدّد الدورة التكوينية في مدينة الرباط، وذلك يومي 11 و 12 يونيو 2018 بمشاركة مسؤولين في الحكومة والوزارات والهيئات المعنية في القطاعين المختارين، إضافة الى خبراء مختصين من ذوي التجربة على المستويين الإقليمي والدولي. وهي تهدف إلى تعميق معرفة المشاركين بمفاهيم وممارسات الوقاية من الفساد، في ضوء ما أرسته المعايير الدولية وتوصلت إليه التجارب المقارنة، كما تهدف الى تسليط الضوء على الدور المحوري الذي يلعبه علم إدارة المخاطر في هذا المجال وتعريف المشاركين على المنهجية المختصة المطوّرة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطبيق إدارة مخاطر الفساد على المستوى القطاعي مع التركيز على قطاعي الصحة والجمارك.

يأتي هذا النشاط دعما لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة المغربية لفترة 2015-2025، والتي تمت المصادقة عليها بتاريخ 28 دجنبر 2015، وهي تولي إهتماما خاصا لمبدأ الوقاية من الفساد وتسعى إلى تفعيلها على أرض الواقع، كما تأخذ في الحسبان أهمية العمل على المستوى القطاعي إضافة إلى المستوى الوطني الشامل. وهي تتواءم في هذا المجال مع التوصيات الدولية المتعلقة بوضع وتفعيل الاستراتيجيات المشابهة مثال "إعلان كوالالمبور بشأن استراتيجيات مكافحة الفساد" الصادر سنة 2013، و"إعلان مراكش" الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في "اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد" في دورته الرابعة لسنة 2011 و"خلاصات صنعاء" المنبثقة عن المؤتمر الوزاري الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تحت عنوان "الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد ودور المعنيين في تفعيلها" سنة 2010.

يستند النشاط إلى قناعة راسخة مستقاة من التجارب العربية والدولية مفادها أن مكافحة الفساد لا تقوم فقط على ما يسمى بالنهج العلاجي العقابي (Approche Punitif)، أي مكافحة الفساد بعد وقوعه من خلال التدقيق والتحقيق والإدعاء والمحاكمة وإنزال العقوبات، بل يجب أن تشمل أيضًا نهجًا وقائيًا (Approche Préventive) فعّالاً يساعد على منع الفساد قبل وقوعه، وهذا ما تؤكدته التجارب المقارنة وتعتمده الوثائق الدولية ذات الصلة وأبرزها "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (UNCAC) لسنة 2003.

في هذا السياق، بدأت بعض الدول والمنظمات الدولية المعنية تولي موضوع "إدارة مخاطر الفساد" اهتمامًا أكبر، باعتباره جزءًا لا يتجزأ من النهج الوقائي المطلوب لمكافحة الفساد، وقد عمل "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" في هذا الاتجاه الجديد، حيث استند الى التراكم الحاصل في هذا المجال ضمن القطاعين العام والخاص، وقام بوضع "إطار

مفاهيمي" جديد أكثر تناسبًا مع خصوصية الفساد وسياقات مكافحته وتطوير منهجية علمية متخصصة، سامحا بتوحيد المفاهيم وإيجاد مساحة مشتركة للمعنيين بالحوكمة ومكافحة الفساد والمعنيين بقطاعات محدّدة كالصحة أو الجمارك أو التعليم على سبيل المثال من جهة، وطارحا وسائل علمية وعملية في آنٍ معًا تمكّن الفئتين من اقتراح الأولويات وبلورة الحلول ورصد التقدم بشكل أوضح من جهة أخرى.

تنسجم المنهجية القطاعية للوقاية من الفساد مع التوافق العالمي السائد على أن الفساد يعيق التنمية بمختلف أبعادها الذي عبرت عنه "الأجندة العالمية 2030 للتنمية المستدامة" الصادرة في العام 2015 بأهدافها السبعة عشر لا سيما الهدف 16 الذي يُعنى بـ "السلام والعدالة والمؤسسات القوية". من هذا المنطلق وفي إطار التعاون بين المشروع الإقليمي لـ "مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة" والمملكة المغربية، تم اختيار قطاعي الصحة والجمارك لاعتماد المنهجية المتخصصة لإدارة مخاطر الفساد فيهما نظرا لأهميتهما لناحية تأثيرهما على المواطن والمجتمع كما الاقتصاد والجهود المبذولة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، على أن تنتقل التجربة والخبرات المكتسبة إلى قطاعات أخرى في مراحل لاحقة دعما لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتطلعات المملكة في هذا المجال.

جدول الأعمال

الإثنين، 11 يونيو 2018

11:00 – 09:00 الجلسة الأولى
الهدف: عرض الاطار العام لجهود المملكة المغربية في مجال مكافحة الفساد والمفهوم الحديث لـ "الوقاية" وأهميته في دعم تلك الجهود في ضوء التجارب المقارنة.

- ترحيب
- لمحة عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في المغرب
- الإطار المفاهيمي لإدارة مخاطر الفساد على المستوى القطاعي
- مناقشة عامة

11:30 – 11:00 استراحة

13:00 – 11:30 الجلسة الثانية
الهدف: عرض للمنهجية المتخصصة لتقييم مخاطر الفساد وتمكين المشاركين من التعمق في فهمها من خلال تمارين تطبيقية في مجموعات مصغرة.

- مدخل إلى تقييم مخاطر الفساد على المستوى القطاعي
- تمارين تطبيقية عامة

11:00 – 09:00

الجلسة الثالثة

الهدف: استكشاف خصوصيات الفساد في قطاعي الصحة والجمارك في مجموعتين متخصصتين من حيث أسبابه وأشكاله وآثاره وارساء الأرضية العلمية المناسبة لتطبيق منهجية تقييم مخاطر الفساد.

محور الصحة

• حكاية قطاع الصحة في

المغرب: إنجازات وتحديات

• قراءة قطاع الصحة من منظور

ادارة مخاطر الفساد

• مناقشة عامة

محور الجمارك

• حكاية قطاع الجمارك في

المغرب: إنجازات وتحديات

• قراءة قطاع الجمارك من منظور

ادارة مخاطر الفساد

• مناقشة عامة

11:30 – 11:00

استراحة

13:00 – 11:30

الجلسة الرابعة

الهدف: التعمق في الجانب العملي لتطبيق تقييم مخاطر الفساد في قطاعي الصحة والجمارك في المغرب وتحديد الخطوات المطلوبة لإنجاز التقييم وتمهيدا لتحديد أسس ومعايير بناء فريق وطني لإدارة مخاطر الفساد في القطاع.

محور الصحة

• سبل تقييم مخاطر الفساد في

قطاع الصحة

• الخطوات المقبلة

محور الجمارك

• سبل تقييم مخاطر الفساد في

قطاع الجمارك

• الخطوات المقبلة
